

■ فى بحث عن الازمة الغذائية بمصر والعالم :

سيد مرعى : كل شىء محتمل . . . المجاعة وسوء التغذية مالم نتوسع فى الزراعة مصر تكتفى ذاتيا اذا ارتفع الانتاج بنسبة ٦٨ ر ٥ %

وبصفة عامة تتميز بعدد من الميزات السلبية ، فهى فقيرة فى ارضيتها من النقد الاجنبى ، وكثير منها يتميز بقلة عدد السكان ، كما أن المجتمعات الريفية فى هذه الدول أصبحت غريسة للمذاهب السياسية والاجتماعية التى تعدهم وتنبهم بأخطب الاشياء وأقربها الى نفوسهم ، الغذاء والكساء والمالوى والصحة والتعليم والامان والامل .

ثم ركز رئيس مجلس الشعب بعد ذلك على عدد من النقاط الهامة فقال :

● ان توفير المواد الغذائية فى الدول النامية يمكن أن يتم عن طريق زيادة الانتاج أو المعونة أو الشراء .

● ان حل مشكلة الغذاء العالمية لن يتأتى عن طريق زيادة الانتاج فى الدول المنتجة للفوائض مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا .

● ان الاعتماد على المعونة الغذائية التى تقدمها الدول المانحة للدول المستفيدة من المعونة ، فوق انه اجراء مؤقت ، فانه أمر له خطاره ، وله محاذيره وليس أقل هذه الاخطام تأثير المعونة على الانتاج المحلى ذلك اذا لم تتخذ الدول المستفيدة من المعونة الاجراءات الكفيلة بتجنب هذه الاخطار .

● على الرغم من التحذيرات من وقوع الازمة الغذائية فى العالم احتاج الى صدمة لايقاظه من سيئاته ، وأخراجه من حالة اللامبالاة التى كان يمشيها .

قدم المهندس سيد مرعى ، رئيس مجلس الشعب ، الى مؤتمر الامن الغذائى ، بحثا مستفيضا عن « الازمة الغذائية فى مصر والعالم » ، تناول فيه بالتحليل العلمى وبالاحصاءات ، أبعاد مشكلة الغذاء ، والحلول التى يمكن أن تسهم فى تخفيف المشكلة . وقد أوضح أن كل شىء محتمل ، حتى المجاعة وسوء التغذية ، وهو ما يمكن مواجهته برفع معدل الزيادة فى الانتاج الى ٤% بدلا من ٢% ، وزيادة المحاصيل الزراعية ، والتوسع الزراعى فى الاراضى القابلة للاستصلاح فى افريقيا وامريكا اللاتينية . وفيما يتعلق بمصر قال انها اذا ازادت الاكتفاء ذاتيا فعليها رفع معدل زيادة الانتاج الى ٦٨ ر ٥ % .

استهل المهندس سيد مرعى بحثه بالتشديد على اهمية المشكلة الغذائية التى تعتبر بحق أهم الازمات التى يتعرض لها العالم اليوم ، لانها تتصل بحياة الانسان بطريقة مباشرة . وأشار الى أن الدول الاولى بالاهتمام فى هذا الشأن هى الدول النامية التى تعتبر أكثر تعرضا للازمة الغذائية من غيرها . وعرض المهندس مرعى لبعض السمات الرئيسية لهذه الدول التى لها اثرها وانعكاساتها على الانتاج الغذائى وعلى الازمة الغذائية العالمية .

وقال أن الدول النامية كمجموعة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● أهم ما يثير التلق في الاتجاهات طويلة المدى في الموقف الغذائي العالمي، هو انخفاض معدل الزيادة في الانتاج بالدول النامية .

● هل ستتقلب الزيادة في السكان على الزيادة في انتاج المواد الغذائية كما توقع توماس مالتاس من قبل ، وهل ستتحقق توقعات مدرسة الملتئمين بأننا مقبلون على مجاعة عالمية واسعة النطاق ؟ هل نحن مقبلون على فترة سوف يندر فيها الغذاء وسوف يتعين علينا أن نختر فلا تقدم المعونة الا لتلك الدول التي لها فرصة في البقاء ، وتمنع من تلك التي لا أمل لها في ذلك ، فنترك لمصيرها المحتوم ؟

هل حقا لا بد لنا تريبا من اجراء حوار جاد حول ضرورة تخفيض نوعية غذاء الدول المتقدمة لتمكين الدول النامية من الحصول على احتياجاتها من الحبوب ؟ كل ذلك محتمل ، وقد يكون ، ما لم تبدل الدول التي تعاني نقصا في انتاجها من المواد الغذائية ، المزيد من الجهد ، وتم بمضاغفة مجهوداتها لزيادة الانتاج .

● أين تتواجد المشكلة الغذائية ؟ وما هو حجمها خلال السنوات العشر القادمة ؟

ان لب المشكلة الغذائية العالمية هو الدول النامية الفقيرة ، حيث لا يزيد متوسط دخل الفرد على ٢٠٠ دولار سنويا ، وتضم هذه المجموعة من الدول ٦٠٪ من سكان الدول ذات اقتصاديات السوق النامية . وقد يكون من الاوفق والارخص لمعظم هذه الدول مساعدتها على زيادة انتاجها وبحيث يصل متوسط معدل الزيادة السنوية في الانتاج الى ٤٪ بدلا من ٢٪ وهذا يستدعي استثمارات ضخمة .

وتناول المهندس سيد مرعى امكانيات

مختلف الدول في مواجهة أزمة الغذاء العالمية (١) وانتقل الى الحديث عن مصر ، فقال ان متوسط الزيادة السنوية في السكان من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ قدر بحوالي ٢٢١٪ . ومعدل الزيادة في انتاج الحبوب بحوالي ١٩٢٪ من ١٩٦٧ الى ١٩٧٤ ، و٢٥٤٪ خلال ٧٤/١٩٦٠ ، وإذا استمر معدل الزيادة حتى ٨٥ على ما كان عليه من ٧٤/١٩٦٠ فسوف يكون هناك عجز بين الانتاج والاستهلاك ، مساو تقريبا للعجز الحالي ومقداره ٣٥ مليون طن ، وإذا أرادت مصر أن تكفي نفسها ذاتيا فعليها (٢) وحتى ١٩٨٥ ، زيادة معدل الزيادة السنوية في الانتاج بمقدار ٥٦٨٪ .

وقال المهندس سيد مرعى انه يلاحظ أيضا ان السنوات من ٦٧ الى ١٩٧٤ لم تكن سنين عادية في مصر ، من حيث الظروف السياسية والمسكرية والاقتصادية ، وكان من الممكن ان يرتفع معدل الزيادة في الانتاج خلال المسدة من ٦١/٦٥ الى ٧٢/٧٤ لو ان الظروف المشار اليها خلال تلك السنوات كانت عادية في ضوء ما تقدم ، فاننى امل الى الاعتقاد بأنه يمكن تضيق الفجوة بين انتاج مصر واستهلاكها من الحبوب في سنة ١٩٨٥ . عما هو مقدم بواسطة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ، والتي قدرت بمقدار ٣٦ مليون طن ، سيما لو سادت مصر الظروف الطبيعية ، وتناول المهندس سيد مرعى « الظواهر المشجعة » لحل مشكلة الغذاء العالمية ، بعد الدراسات التي قام بها ١٢٥ عالما وخبيرا امريكيا ، وعلى ضوءها أصبح من المسلمات ان الحل يتوقف على زيادة انتاج المحاصيل الغذائية في الدول النامية ، ونقل التكنولوجيا الزراعية بحيث تلائم المنطقة التي تدخلها (٣) وتطويرها وتنميتها في كل منطقة .



مركز الأرقام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الإمكانات المتاحة ، وإن الزيادة الممكنة تحقيقها نتيجة التوسع في الأراضي الزراعية رغم أهميتها ، تعتبر بسيطة بالمقارنة إلى الزيادة التي يمكن تحقيقها عن طريق تكثيف الزراعة .

كل هذه الظواهر تؤكد أنه توجد لدى الدول النامية الإمكانيات اللازمة ، كما تتوافر التكنولوجيا التي تستطيع بها هذه الدول زيادة إنتاجها زيادة محسوسة إذا توافرت لدى حكوماتها الإرادة السياسية .

وقال المهندس سيد مرعي أن زيادة الإنتاج من المواد الغذائية ، كما أشار إلى ذلك ، لن يحل وحده المشكلة الغذائية ، بل لا بد أن يكون ذلك مسخوبا بزيادة دخل أسر المزارعين ، وتزداد في ختام حديثه على أهمية العلاقة بين زيادة الدخل والطلب على الغذاء ، وضرورة تعبئة سكان الريفي لزيادة إنتاج الأغذية ، وإعطاء الأولوية للتنمية الزراعية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن هذا يعتبر أساس النمو فيها ، وتسوية المشاكل التي تصادف استصلاح واستزراع الأراضي .

وأشار إلى الصعوبات المتعددة التي صادفت التنمية الزراعية في مصر ، ومنها عدم التآني والصبر للتلف على سرعة زيادة الإنتاج ، وقصور الدراسات التمهيدية في هذا المجال ، وقال إن إنشاء هيئة لتتبية مختلف المناطق باختصاصات كافية تكون مسؤولة من تخطيطها وتنسيق أوجه النشاط المختلفة لتجنب الوقوع من جديد في أية مشكلات .

ذلك إلى أن مجال تحسين إنتاجية الحاصل في الدول النامية ما زال فسيحا ، وخاصة بعد ما تبين من أنه ، حيثما أمكن مزج الأصناف عالية الغلة ، بالمعدلات السمادية العالية ، وطرق الزراعة المحسنة ، ارتفعت الإنتاجية وزادت زيادة كبيرة .

وأشار إلى حاجة التنمية الزراعية للاستثمارات الضخمة ، قائلا أنه توجد حاليا شبكة من المؤسسات المالية التي تستطيع أن تقدم القروض لهذه الاستثمارات مما أسهم في زيادة الإنتاج . وقال إن أكثر الأراضي ملائمة للتنمية تتركز في عدة مناطق بأفريقيا وبتكاليف رخيصة نسبيا حوالي 70٪ من مجموع الأراضي القابلة للزراعة في القارة ، وتقع هذه الأراضي جنوبي خط الاستواء . ونبت أن الحكومات تستطيع اتخاذ إجراءات فعالة في مجال زيادة الإنتاج التذاني إذا توافرت لديهما الإرادة السياسية ، وإن كثيرين من المزارعين ، كبارهم وصغارهم ، يسارعون في تطبيق التكنولوجيا الجديدة في مزارعهم إذا تهيأت لهم الظروف المناسبة ، وإذا ضمنوا التسهيلات الأساسية التي تصاحب الزراعة الحديثة .

وأخيرا ، ما زالت توجد مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة ، والتي لم تستغل بعد ، بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة يمكن مضاعفة إنتاجيتها ضعافا مضاعفة ، وتقع معظم هذه الأراضي في الدول النامية . وقال أنه تبين من الدراسات أن الإنتاج الفعلي الحالي أقل بكثير من